

# خارج الفقہ

٢٤-١٠-٩٢ القول فی الحج بالنذر ... ٣٩

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

- وَ لَقَدْ قَرَنَ اللَّهُ بِهِ ص مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيمًا أَكْبَرُ مَلِكٍ مِنْ مَلَائِكَتِهِ يَسُوكُ بِهِ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ وَ مَحَاسِنِ أَخْلَاقِ الْعَالَمِ لَيْلَهُ وَ نَهَارَهُ

إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ<sup>٢٤</sup>

• الطارق : ٤ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ<sup>٢٤</sup>

إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

- إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ قَالَ الْمَلَائِكَةُ (تفسير القمي، ج ٢، ص: ٤١)

# إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

- و قوله (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) جواب القسم و (إِنْ) هاهنا المخففة من الثقلة التي يتلقى بها القسم، و المعنى إن كل نفس لعلها حافظ - فيمن خفف - و من شدد قال: (ان) بمعنى (ما) و تقديره ليس كل نفس إلا عليها حافظ. و قال قتادة: حافظ من الملائكة يحفظون عمله و رزقه و أجله، فالحافظ المانع من هلاك الشيء حفظه يحفظه حفظاً و احتفظ به احتفاظاً فأما أحفظه فمعناه أغضبه، و تحفظ من الأمر إذا امتنع بحفظ نفسه منه و حافظ عليه إذا واظب عليه بالحفظ (التبيان في تفسير القرآن، ج ١٠، ص: ٣٢)

## القول فى الحج بالنذر و العهد و اليمين

- القول فى الحج بالنذر و العهد و اليمين
- مسألة ١ يشترط فى انعقادها البلوغ و العقل و القصد و الاختيار، فلا تنعقد من الصبى و إن بلغ عشرا و إن صحت العبادات منه، و لا من المجنون و الغافل و الساهى و السكران و المكره،
- و الأقوى صحتها من الكافر المقرّ بالله تعالى، بل و ممّن يحتمل وجوده تعالى و يقصد القربة رجاء فيما يعتبر قصدها\*.
- \* لأن النذر و العهد و اليمين أمور قصدية لا يمكن تحقيقها بالشكل المعتبر فى الشريعة إلا عمّن يقصد معانيها منتسبة إلى الله و لا يمكن ذلك فى الكافر الذى لا يحتمل وجوده تعالى.
- و لا يجرى فيه قاعدة جب الإسلام لانصرافها عن المقام نعم لو خالف و هو كافر و تعلق به الكفارة فأسلم فالأقوى سقوطها عنه.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

• مسألة ٢ يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد\* إذن الزوج و الوالد، و لا تكفي الإجازة بعده\*\*، و لا يبعد عدم الفرق بين **فعل واجب** أو **ترك حرام** و غيرهما، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط **فيهما\*\*\*** بل لا يترك،

• \*مطلقا سواء كان مما لا ينافي حق الوالد أو الزوج أم ما ينافيه و سواء كان متعلقه بعد موت الوالد أو طلاق الزوج أو موته أم قبله.

• \*\*الأحوط كفايتها.

• \*\*\*و إن لم يكن الإحتياط واجبا.

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و يعتبر إذن الزوج في انعقاد نذر الزوجة، و أما نذر الولد فالظاهر عدم اعتبار إذن والده فيه، كما أن انعقاد العهد لا يتوقف على إذن أحد على الأقوى \*\*\*\*،

- \*\*\*\* لا ريب في اعتبار إذن الزوج أو الوالد في انعقاد نذر الزوجة أو الولد و عهدهما إذا كان متعلق النذر أو العهد مما ينافى حق الزوج أو الوالد و أما إذا لم يكن كذلك فالأحوط عدم اعتباره فيه سواء كان نذر الزوجة أو الولد أم عهدهما

يعتبر في انعقاد يمين الزوجة و الولد إذن الزوج و الوالد

- و الأقوى شمول الزوجة للمنقطعة\*\*\*\*\* و عدم شمول الولد لولد الولد\*\*\*\*\*، و لا فرق في الولد بين الذكر و الأنثى، و لا تلحق الأم بالأب\*\*\*\*\* و لا الكافر بالمسلم.
- \*\*\*\*\* لا تشمل إلّا إذا نافي حقّ استمتاعه.
- \*\*\*\*\* لا تشمل إلا إذا نافي حق الجد.
- \*\*\*\*\* نعم لو كان اليمين أو العهد أو النذر متعلقا بما فيه حق الأم يتوقف على إذنه.

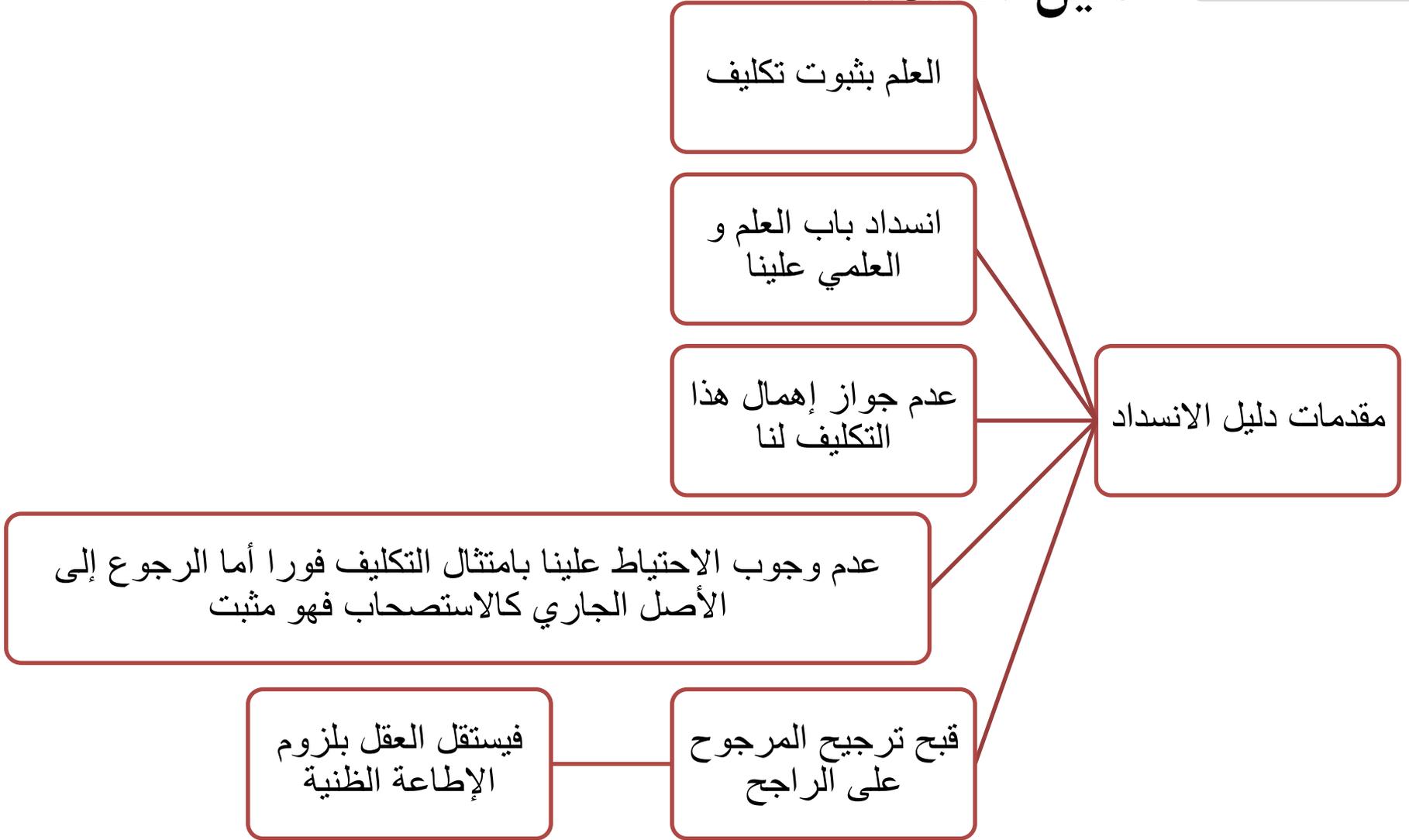
## لو نذر الحج من مكان معين

- مسألة ٣ لو نذر الحج من مكان معين فحج من غيره لم تبرأ ذمته
- و لو عينه في سنة فحج فيها من غير ما عينه وجبت عليه الكفارة،
- و لو نذر أن يحج حجة الإسلام من بلد كذا فحج من غيره صح، و وجبت الكفارة
- و لو نذر أن يحج في سنة معينة لم يجز التأخير، فلو أخر مع التمكن عصى و عليه القضاء \* و الكفارة، و لو لم يقيد بزمان جاز التأخير إلى ظن الفوت و لو مات بعد تمكنه يقضى عنه من أصل التركة على الأقوى \*\*،
- \* على الأحوط.
- \*\* بل على الأحوط.

## دليل انسداد

- مقدمات دليل الانسداد
  - العلم بثبوت تكليف
  - انسداد باب العلم و العلمى علينا
  - عدم جواز إهمال هذا التكليف لنا
  - عدم وجوب الاحتياط علينا بامتنال التكليف فوراً أما الرجوع إلى الأصل الجارى كالأستصحاب فهو مثبت
  - قبح ترجيح المرجوح على الراجح
  - فيستقل العقل حينئذ بلزوم الإطاعة الظنية لذلك التكليف المعلوم
- و إلا لزم بعد انسداد باب العلم و العلمى به إما إهماله و إما لزوم الاحتياط باتيانه فوراً و إما الرجوع إلى الأصل الجارى كالأستصحاب و أو الاكتفاء بالإطاعة الشككية أو الوهمية مع التمكن من الظنية.

## دليل انسداد



## لو نذر الحج من مكان معين

- مسألة ٣ لو نذر الحج من مكان معين فحج من غيره لم تبرأ ذمته
- و لو عينه في سنة فحج فيها من غير ما عينه وجبت عليه الكفارة،
- و لو نذر أن يحج حجة الإسلام من بلد كذا فحج من غيره صح، و وجبت الكفارة
- و لو نذر أن يحج في سنة معينة لم يجز التأخير، فلو أخر مع التمكن عصى و عليه القضاء و الكفارة، و لو لم يقيد بزمان جاز التأخير إلى ظن الفوت و لو مات بعد تمكنه يقضى عنه من أصل التركة على الأقوى،

لو نذر أن يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه

- و لو نذر و لم يتمكن من أدائه حتى مات لم يجب القضاء عنه،
- و لو نذر معلقا على أمر و لم يتحقق المعلق عليه حتى مات لم يجب القضاء عنه،
- نعم لو نذر الإحجاج معلقا على شرط فمات قبل حصوله و حصل بعد موته مع تمكنه قبله فالظاهر وجوب القضاء عنه،
- كما أنه لو نذر إحجاج شخص في سنة معينة فخالف مع تمكنه وجب عليه **القضاء** و **الكفارة**، و إن مات قبل إتيانهما يقضيان من أصل التركة،
- و كذا لو نذر إحجاجه مطلقا أو معلقا على شرط و قد حصل و تمكن منه و ترك حتى مات.

## لو نذر أن يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه

- ١٢ مسألة لو نذر أن يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء و الكفارة و إن مات قبل إتيانها يقضيان من أصل التركة لأنهما واجبان ماليان بلا إشكال و الصحيحتان المشار إليهما سابقا الدالتان على الخروج من الثلث معرض عنهما كما قيل أو محمولتان على بعض المحامل
- و كذا إذا نذر الإحجاج من غير تقييد بسنة معينة مطلقا أو معلقا على شرط و قد حصل و تمكن منه و ترك حتى مات فإنه يقضى عنه من أصل التركة
- و أما لو نذر الإحجاج بأحد الوجوه و لم يتمكن منه حتى مات ففي وجوب قضائه و عدمه وجهان أوجههما ذلك لأنه واجب مالي أوجبه على نفسه فصار ديننا غاية الأمر أنه ما لم يتمكن معذور و الفرق بينه و بين نذر الحج بنفسه أنه لا يعد ديننا مع عدم التمكن منه و اعتبار المباشرة بخلاف الإحجاج فإنه كندر بذل المال كما إذا قال الله على أن أعطى الفقراء مائة درهم و مات قبل تمكنه و دعوى كشف عدم التمكن عن عدم الانعقاد ممنوعة ففرق بين إيجاب مال على نفسه أو إيجاب عمل مباشرى و إن استلزم صرف المال فإنه لا يعد ديننا !!! عليه بخلاف الأول

و نذر أن يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه

- (مسألة ١٢): لو نذر أن يحج رجلاً في سنة معينة فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء و الكفارة (٤)، و إن مات قبل إتيانهما يقضيان من أصل التركة (٥)، لأنهما واجبان ماليان (٦) بلا إشكال، و الصحيحتان المشار
- (٤) الظاهر عدم وجوب القضاء لا عليه و لا بعد موته و أمّا الكفارة فلا إشكال في وجوبها عليه و أمّا بعد موته فالمشهور و إن كان على وجوب إخراجها من أصل التركة إلا أنه لا يخلو من إشكال و الاحتياط لا ينبغي تركه. (الخوئي).
- (٥) يقضى الحجّ من الثلث. (الفيروزآبادي).
- بل يخرج من الثلث و كذا الحال فيما بعده. (الخوئي).
- (٦) بل لاستظهار الدينيّة من دليل وجوبهما كما مر و صدر صحيحة مسمع. (الكلبي يگانی).

و نذر أن يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه

- إليهما سابقاً الدالتان على الخروج من الثلث معرض عنهما كما قيل، أو محمولتان على بعض المحامل. و كذا إذا نذر الإحجاج من غير تقييد بسنة معينة مطلقاً أو معلقاً على شرط و قد حصل و تمكن منه و ترك حتى مات فإنه يقضى عنه من أصل التركة (١). و أمّا لو نذر الإحجاج بأحد الوجوه و لم يتمكن منه حتى مات ففي وجوب قضائه و عدمه وجهان، أوجهما ذلك (٢)،
- (١) بل من الثلث. (الفيروزآبادي).
- (٢) إذا كان جعل لله على نفسه مالاً يصرف في وجود الحجّ من الغير و أمّا إذا نذر إيجاد الحجّ على وجه التسبيب و لم يتمكن منه حال حياته فالأوجه عدم الوجوب. (البروجردي).
- بل ثانيهما أوجه. (الفيروزآبادي).

## و نذر أن يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه

- لأنّه واجب ماليّ (٣) أوجبه على نفسه فصار ديناً، غاية الأمر أنّه ما لم يتمكّن معذور، و الفرق بينه و بين نذر الحجّ بنفسه أنّه لا يعدّ ديناً مع عدم التمكن منه، و اعتبار المباشرة، بخلاف الإحجاج فإنّه كنذر بذل المال (٤)، كما إذا قال: للّه علىّ أن اعطى الفقراء مائة درهم و مات قبل تمكنه، و دعوى كشف عدم التمكن عن عدم
- (٣) ما لم يكن الإحجاج الذي هو متعلق النذر مقدوراً لا يكاد ينقصد النذر كي يصير واجبا مالياً و هكذا في نذره إعطاء مال لزيد و لم يتمكّن منه، و ما هو منعقد بلا احتياج إلى القدرة هو النذر المتعلق بمقدار من المال في ذمّته يكون للحجّ أو لزيد، و ذلك غير نذر الفعل الذي ليس له تعالى إلى فعله على فرض قدرته بلا تعلق وضع فيه بنفس المال أصلاً، غاية الأمر يخرج أضداد هذا الفعل عن تحت سلطنته. (أقا ضياء).
- (٤) الظاهر عدم الوجوب فيه أيضاً لأنّ المال لا يكون ديناً عليه بالنذر. (الخوئي).

و نذر أن يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه

- الانعقاد ممنوعة (١)، ففرق بين إيجاب مال على نفسه أو إيجاب عمل مباشرى و إن استلزم صرف المال، فإنه لا يعدّ ديناً عليه بخلاف الأوّل (٢).
- (١) مبرهنة واضحة. (الفيروزآبادى).
- (٢) بل الأقوى فى الأوّل أيضاً عدم الوجوب إلّا إذا جعل للّهِ على نفسه مالاً و قلنا بصحة نذر النتيجة لكنه محلّ تأمّل. (الكلبيانى).